

التقرير المختصر
للموضوع الفني الثاني
”دور الأجهزة العليا للرقابة في مكافحة الفساد“

في الجلسة الأولى المنعقدة يوم الأربعاء ١٩/١١/١٤٣١هـ الموافق ٢٧/١٠/٢٠١٠م ، ضمن اجتماع الجمعية العامة للمجموعة، في دورتها العاشرة المنعقد بالمملكة العربية السعودية خلال الفترة من ١٥ - ١٩ ذو القعدة ١٤٣١هـ الموافق ٢٣ - ٢٧ أكتوبر ٢٠١٠م ، تم مناقشة الموضوع الفني الثاني (دور الأجهزة العليا للرقابة في مكافحة الفساد) . حيث قدم ديوان المحاسبة بالمملكة الأردنية الهاشمية البحث الرئيس ، وقدمت إلى جانب ذلك عشر أوراق قطرية من قبل الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة بالمجموعة وهي :

- ١- ديوان المحاسبة بدولة الإمارات العربية المتحدة .
- ٢- ديوان المراقبة العامة بالمملكة العربية السعودية .
- ٣- المجلس الأعلى للمحاسبات بالمملكة المغربية .
- ٤- ديوان المحاسبة بدولة الكويت .
- ٥- ديوان المحاسبة بدولة قطر .
- ٦- مجلس المحاسبة بالجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .
- ٧- ديوان المحاسبة بالجمهورية اللبنانية .
- ٨- الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة بالجمهورية اليمنية .
- ٩- ديوان الرقابة المالية والإدارية بالسلطة الوطنية الفلسطينية .
- ١٠- الجهاز المركزي للمحاسبات بجمهورية مصر العربية .

وقد ترأس الجلسة ديوان المحاسبة بدولة الكويت ، وقدم ديوان المحاسبة بالمملكة الأردنية الهاشمية مقرر الموضوع التقرير المختصر للموضوع ، واشترك جهاز ديوان المراقبة العامة بالمملكة العربية السعودية كمنسق للموضوع .

حيث تضمن البحث الرئيسي والبحوث القطرية الموضوعات الآتية :

أولاً : تعريف الفساد وأنواعه وآثاره .

ثانياً : أنواع الفساد .

ثالثاً : آثار الفساد .

رابعاً : البيئة المواتية للفساد (أسبابه ودوافعه) .

خامساً : دور الأجهزة الرقابية في الوقاية والكشف عن الفساد .

سادساً : العوامل التي تساعد أجهزة الرقابة في الكشف عن الفساد .

سابعاً : دور الأجهزة العليا للرقابة في مكافحة الفساد .

التوصيات

بعد مناقشة مستفيضة للموضوع ودراسة وتحليل البحوث القطرية المقدمة تم التوصل

إلى التوصيات التالية :

١. توفير الكوادر والكفاءات من الخبراء في مختلف الاختصاصات التي تحتاجها الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة ودعمها بالإمكانات المادية اللازمة .
٢. ضرورة تحديث وتفعيل التشريعات الرقابية ، ومعالجة القصور بما يحقق حسن استخدام المال العام والمحافظة عليه .
٣. على الأجهزة العليا للرقابة العمل على تطوير آليات العمل وأدلة المراجعة بما يتواءم مع الانتشار الواسع لتقنية المعلومات حتى تتمكن من التحقق من وجود الضوابط الرقابية التي تحد من الفساد في النظم الآلية .
٤. تبني الشفافية في تقارير الأجهزة الرقابية.
٥. تطوير منهجية المراجعة الشاملة وتحديث إجراءاتها لوضع أدلة مراجعة متخصصة .
٦. إبراز جوانب الفساد المالي والإداري وأسبابه والمسئولين عن حدوثه والأثر المادي والمعنوي الناتج عن حدوث الفساد في تقارير الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة .
٧. تطوير العلاقة والتنسيق والتكامل بين الجهاز الرقابي والجهات المعنية بمكافحة الفساد وحماية المال العام وربطها بنظام آلي يوفر تكامل المعلومات وتدققها في الوقت المناسب بما لا يؤثر على استقلالية الأجهزة العليا للرقابة .
٨. إيجاد منظومة قانونية فاعلة لمحاربة الفساد وحماية المال العام وبما يتلاءم ومتطلبات اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد .
٩. إيجاد آلية لتشجيع التعاون بين مدققي الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة والمراجعين الداخليين في الجهات المشمولة بالرقابة .
١٠. إيجاد آليات لمساءلة المتسببين ومحاسبتهم عن الفساد مهما كانت مواقعهم ليكون ذلك رادعاً لمن يفكر في التعدي على المال العام .
١١. سعي الأجهزة العليا للرقابة على العمل بأسلوب المراجعة المبنية على تقييم المخاطر لتحديد أولويات أعمال المراجعة فيما يتعلق بمكافحة الفساد .
١٢. تعزيز وتطوير نظم الرقابة الداخلية لدى الجهات المشمولة برقابة الأجهزة العليا للرقابة .